

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر.

أ. العابد برينيس شريفة*

Résumé

Les PME constituent le principal moteur de développement économique et de création d'emplois. Toutefois, le principe de maximisation du profit, les empêche de respecter les règles de l'environnement, sauf celles qui résultent des pressions administratives.

Notre étude vise à révéler les raisons qui ont conduit à l'absence de la relation entre les facteurs de l'environnement et la gestion de l'entreprise, pour obtenir le rôle qui pourrait être accompli par les PME dans le développement durable, comme des institutions nouvellement créées dont la dimension environnementale n'est pas encore incluse dans la culture.

Les mots clés: PME - dimension environnementale - le développement durable.

مستخلص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلى لخلق مناصب شغل وانشاء الثروة إلا أن مبدأ تعظيم الربح حال دون احترامها لقواعد البيئة باستثناء تلك الناتجة عن الضغوطات الإدارية، أي تسعى هذه المؤسسات على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الإقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم قدرتها التنافسية، إلا أنها قد تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة وعلى المجتمع.

وعليه تهدف الدراسة الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى شبه انعدام تلك العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية وتسيير المؤسسة، لنصل إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسات حديثة النشأة مازال البعد البيئي لم يدخل في ثقافتها. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البعد البيئي، التنمية المستدامة.

* أستاذة مساعدة قسم ب، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.

المقدمة

يسعى الفكر التنموي الحديث إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة باعتبارها منظومة تقوم على المحصلة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وتجسيدها يستلزم تغيير السياسات والبرامج التنموية والاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة.

تسعى المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الإقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم قدراتها التنافسية، إلا أنها قد تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة "التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية"، وعلى المجتمع بإهمال "الأمن، الصحة، التدريب، السكن"، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي والاجتماعي علاوة على الأداء الاقتصادي، وفي سبيل إدماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية عمدت الحكومات والمنظمات الدولية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لكي يتواءم نشاط المؤسسة مع أبعاد التنمية المستدامة.

تتجسد أبعاد التنمية المستدامة في إستراتيجية المؤسسة بتحملها المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تفرضها ضغوط اقتصادية واجتماعية، حيث أدرك قطاع الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهن ليست مستدامة وعلى المؤسسات إن كانت تزعم البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجيتها ومخططاتها بعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة، ألزمت المؤسسات المعاصرة بقبول القيام ببعض الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ولاكتشاف رهانات المستقبل يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية تغيير في نمط تسييرها أخذة بعين الاعتبار تطبيق المعايير الدولية لحماية البيئة وعليه تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟

خطة البحث: من أجل التغطية المنهجية للموضوع قسمنا البحث الى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني : ماهية التنمية المستدامة

المحور الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

I. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعترض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الصعوبات نقدمها فيما يلي:

- الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي ؛
- اختلاف النشاط الصناعي؛
- تعدد معايير التصنيف ؛
- اختلاف درجة النمو.

و يمكن الاعتماد على جملة من المعايير لتعريفها : كمية وتشمل مجموعتين:

- المجموعة الأولى : تضم جملة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نجد من بينها كل من :عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة.

- المجموعة الثانية: وتضم جملة من المؤشرات النقدية ونذكر منها: رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

نوعية: وتشمل معيار المسؤولية، معيار الملكية، معيار السوق، معيار طبيعة الصناعة، معيار درجة الاستقلالية المالية¹.

حسب القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية².

جدول 01 : تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

مجموع الحصيلة السنوية		رقم الأعمال		عدد العمال		المعيار حجم المؤسسة
حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	
10 مليون دج	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	09	01	مؤسسة مصغرة
100 مليون دج	10 مليون دج	200 مليون دج	20 مليون دج	49	10	مؤسسة صغيرة
500 مليون دج	100 مليون دج	2 مليار دج	200 مليون دج	250	50	مؤسسة متوسطة

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ ب: 27 رمضان 1422 الموافق ل: 2001/12/12، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص 05.

¹ عبد المجيد تيمايوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006. ص 240.

² فوزي عبد الرزاق، "إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، العدد 26، ديسمبر 2006، ص 182.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:
- الاستقلالية في الإدارة³.
 - صغر الحجم وقلة التخصص في العمل
 - ضالة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع
 - القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية متكاملة معتمدة على المواد الأولية المحلية
 - الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، والقدرة على حركية اليد العاملة ومرونة التغيير بسرعة أكبر من المشاريع الكبيرة⁴.
 - مركزا للابتكار والإبداع حيث تتفوق في هذا المجال على المؤسسات الكبيرة.
 - تعتبر مركزا لتعبئة الادخار الخاص أي أنها أداة فعالة لتنمية المدخرات الصغيرة⁵.
3. مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في ظل محيط معقد ومتغير وشديد التنافس أصبح التميز هو الخيار الاستراتيجي الأمثل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان البقاء والاستمرار في النشاط، فالتميز غاية إستراتيجية تسعى المؤسسات من خلالها إلى تحقيق النمو وتعزيز الموقف

³ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 12.

⁴ بوعشة مبارك، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية من كتاب ل: محمود حسين داودي. [وآخرون]، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 116.

⁵ روابح عبد الباقي، العابد لزهرا، "تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجربة الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 18 و19 ماي، 2011، ص 5-6.

التنافسي، وهو مفهوم نسبي من وجهين، أنه هدف متحرك ومتغير تبعا لبعدي الزمان والمكان، أن دلالاته تنبع من عملية مقارنة من الآخرين⁶.
والتميز يقوم على مجموعة من المقومات والقيم الذاتية والموضوعية، هذه القيم يتبناها ويؤمن بها الأفراد وتجسدها المؤسسة ويحتضنها المجتمع، وفي سبيل تحقيق التميز هناك في تصورنا ستة مقومات يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخذ بها وهي :

- 1) المشروع الإضافية
- 2) الخدمة المتميزة
- 3) القدرة على الابداع والابتكار
- 4) التعلم
- 5) الإدارة المستدامة
- 6) التكاليف

1.3. المشروع الإضافية (الإضافة الاقتصادية والاجتماعية) : وهي أن يمثل المشروع الصغير والمتوسط إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وليس تكرارا لمشاريع قائمة حيث ان الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات هامشية مثل المطاعم والمقاهي.. الخ كما أنها لا تقدم قيمة مضافة للاقتصاد والمجتمع⁷.
2.3. الخدمة المتميزة : إن أهم أسس الخدمة المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها تعترف باحتياجات العميل، وأن تقدم الخدمة الراقية بلا حدود للمكان والزمان

⁶ حسين رحيم، خمسة أعمال للتميز، بحوث الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 250.

⁷ خليف عيسى، كمال منصور، مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ص 821.

والتيقن بأن المؤسسة لا تملك حق اختيار العميل أو تقييمه، ولكنه يملك ذلك⁸ وهناك أربع أبعاد يمكن للمؤسسات الانطلاق بها للوصول إلى ميزة الخدمة المتميزة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 02: الأبعاد الرئيسية في تحقيق الخدمة المتميزة

الأبعاد	الوصف العام
1- التكامل Integrity	التكامل بمعنى توجيه جهود المديرين والعاملين على جميع المستويات تجاه دورهم المرتبط بتحقيق الجودة للعملاء
2- النظم Systems	تحتاج المؤسسة إلى أنواع عديدة من النظم تستطيع من خلالها التأكد من مدى تطبيق عناصر الجودة ورضا العملاء
3- الاتصال Communication	ضرورة تعرف العاملين على مدى تقدمهم وإنجازاتهم، وكذلك تعرف المؤسسة على إنجازات العاملين
4- العمليات Opération	يجب ان تكون هناك سياسات واضحة في المؤسسة ترتبط بالجودة وأسلوب تطبيقها
5- السياسات Policies	أي قيام المؤسسة بتعليم مورديها أسس الجودة وتدريب العاملين بها وفحص وتطوير إجراءاتها بشكل يؤدي إلى دعم الجودة الشاملة.

المصدر: محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار بن خزم، بيروت، الطبعة الاولى، 2002، ص151.

3.3. القدرة على الابداع والابتكار: لم تعد المنافسة ممكنة على أساس خفض الكلفة وحسب، فالسوق تتطلب الجودة، وكذلك السرعة والمرونة في تلبية الطلب ومفتاح النجاح في هذا المناخ هو الابتكار، والتغير التكنولوجي المعاصر هو فجر شكل جديد يتخذه التنظيم الصناعي، تؤدي في ظله المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في تعزيز الابتكار كما تغير عدد من محددات الميزة المقارنة للمصانع حيث ان المزايا الاساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار ترتبط بالسلوك البشري، كدينامكية صاحب المشروع، والمرونة الداخلية للمشروع، وقابلية الاستجابة للظروف المتغيرة، وقد أظهرت دراسات عديدة أجريت مؤخرا أن المشروعات الصغيرة

⁸ محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار بن خزم، بيروت، الطبعة الاولى، 2002، ص148.

والمتوسطة قادرة على تطبيق نفس المفاهيم والأفكار التي تطبقها الشركات الكبيرة في تطوير منتجات عملية واقتصادية للسوق⁹.

4.3.التعلم : يعني التعلم الحصول على المعرفة والمعلومة أو المهارة¹⁰، ويقع التعلم في صميم قدرة أي مؤسسة على بيئة سريعة التغيير، وهو مفتاح القدرة على التعرف في الوقت المناسب على فرص قد لا يراها آخرون، واستغلال تلك الفرص بسرعة وعلى أكمل وجه قبل المنافسين، وهو يشمل تحويل البيانات إلى معرفة وإلى قيمة اقتصادية، وبالتالي فإن البقاء في بيئات ديناميكية يستلزم القدرة على التعلم.

5.3.الإدارة المستدامة : الاستدامة منظور يتناول مفهوم التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها، وبآثارها الاجتماعية والبيئية، بقابليتها للاستثمار والارتقاء بجهود المستفيدين منها فالتنمية الحقيقية لا تغني فئة اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى كما انها تحافظ على البيئة ولا تنتهك الحريات وتحافظ على التوازن الاجتماعي والسياسي¹¹.

6.3.التكاتف:لا يتحقق التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في بيئة أعمال متكاتفة ومتعاضة ومتفاعلة له ايجابيا فيما بين عناصر هذه البيئة الحاضنة للتميز، فمهما كان عزم القائد وحزمه، ومهما كان حرصه وذكاؤه لن يقوى لوحده على بلوغ مستوى التميز، بل أن المنظمة ككل لن تستطيع ذلك بمفردها في ظل محيط معقد ومتغير.

⁹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، نيويورك، 2002، على الموقع، www.escwa.org.lb

¹⁰ طارق السويدان، المنظمة المتعلمة، كيف يتعلم الانسان وكيف تتعلم المنظمة، دار ابن حزم، بيروت 2001، ص9.

¹¹ خليف عيسى، كمال منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 823.

لذلك فالتميز يجب أن ينظر إليه ككل متكامل، يحتاج الى تكاتف وتعاضد الآخرين: إدارة المشروع وأفراده، الدولة بسياساتها ومؤسساتها الداعمة للمشروع، الهيئات ذات الطابع العلمي والمهني، المجتمع، وغيرها¹².

II. ماهية التنمية المستدامة:

1. مفهوم التنمية المستدامة :

تعود جذور مصطلح التنمية المستدامة الى سنوات السبعينات للقرن الفارط بمناسبة مؤتمر الامم المتحدة في ستوكهولم بين 5-16 جويلية سنة 1972، حضره 112 دولة، من بينها 14 دولة عربية إضافة الى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية¹³، الذي أوصى بأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية في التنمية، والذي يهدف أساسا إلى تسيير راشد للموروث الطبيعي وحماية الموارد على المدى الطويل وضمان نمو مستدام¹⁴. بعد ذلك قدمت للتنمية المستدامة العديد من التعاريف فعرفت حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة بأنها : تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها¹⁵.

تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها : الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل

¹² حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 250.

¹³ A.kiss, Jean- Didier SICAULT, La conférence des Nations Unies sur l'environnement, Stokholm, 5-16 juin, 1972, AFDI 1972 p 607.

¹⁴ عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2007، ص53.

¹⁵ Alaine Beitone et d'autres, Economie, Dalloz, Paris2001,p27.

على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل¹⁶.

وفي تعريف قمة ريو : هي العيش ضمن نطاق القيود المحدود للأرض والايفاء بالاحتياجات دون الاضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها وتكامل البيئة والتنمية¹⁷.

اما مفهوم التنمية المستدامة في التشريع الجزائري جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة : تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية¹⁸.

مهما تعددت مفاهيم التنمية المستدامة، فان مضمونها واحد، فإذا نظرنا إليها من الجانب الاقتصادي فهي تعني ترشيد استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بالإضافة إلى استخدام تلك الموارد من أجل تحسين المعيشة لجميع شعوب العالم. أما من الجانب الاجتماعي فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، وتوفير ضروريات الحياة من خدمات صحية وتعليمية، اما من الجانب البيئي فالتنمية

¹⁶ بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص 3.

¹⁷ بوغازي فرييدة، خنشول ايمان اسيا، تطبيق نظام الادارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة واثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 اوت 55، سكيكدة، ص 2.

¹⁸ عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 117.

المستدامة تؤكد على ضرورة حماية البيئة وذلك عن طريق حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل أمثل¹⁹.

وأخيرا على الصعيد التكنولوجي وهي تعني من هذا الجانب نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة للبيئة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون²⁰.

2. أهداف التنمية المستدامة:

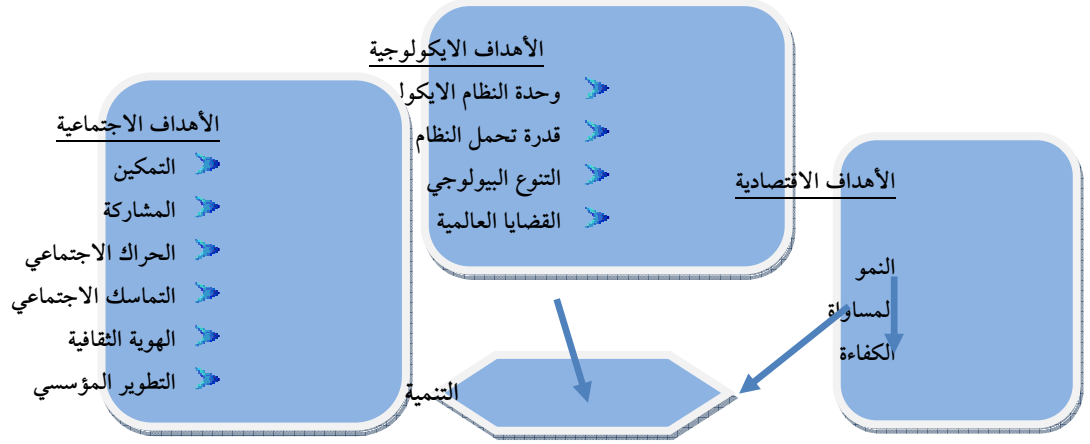
يضم مفهوم التنمية المستدامة ثلاث مجموعات من الأهداف الرئيسية والتي تنطوي على مضامين عملية هامة كاملة للتنمية المستدامة، فالإيكولوجيون يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي العالمي، ويسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة، ويركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الافراد ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، فالرفاهية والحرية والتمكين الاجتماعي والهوية، والمخطط الآتي يمثل مجموعة الأهداف الثلاثة التي يتعين دمجها في التنمية المستدامة²¹:

¹⁹ لخضاري صالح، سليمان كعوان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، لملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة واثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 اوت 55، سكيكدة، ص2.

²⁰ محمد الصالح الشيخ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص92.

²¹ دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص72-73.

شكل رقم 01 : الأهداف الثلاثة التي يتعين دمجها في التنمية المستدامة



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص72.

ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق إيكولوجيا وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعيا وتتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية²² التي تشمل وجهات نظر الإيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 02: تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الإيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع



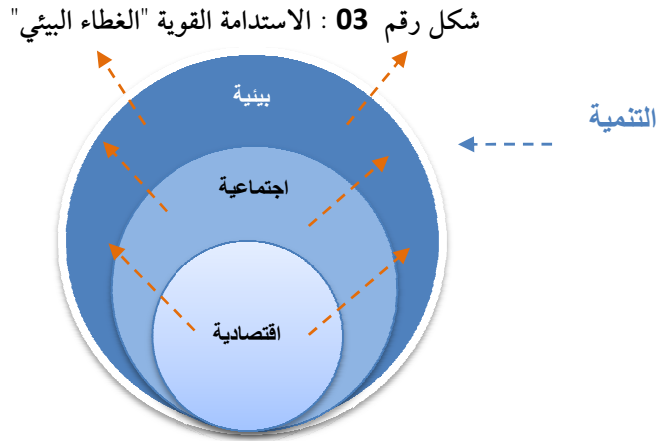
المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص73

²² خليفني عيسى، كمال منصور، مرجع سبق ذكره، ص 824.

3. مستويات التنمية المستدامة:

يمكن تقسيم الاستدامة الى ثلاث مستويات ضعيفة، منطقية، قوية اعتمادا على الدرجة التي تلتزم بها في التعامل مع الحفاظ على رأس المال بكل أنواعه وفيما يلي شرح لكل مستوى :

1.3. الاستدامة القوية: تكون إذا وقع حقل النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية وهذه الأخيرة تكون ضمن الدائرة البيولوجية، وعليه فالنشاطات الاقتصادية تنمو بشكل متضائل على المدى الطويل إذا تم الإضرار بالطبيعة بأضرار جسيمة²³، كما يوضح الشكل التالي:



المصدر : عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق لتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص 27.

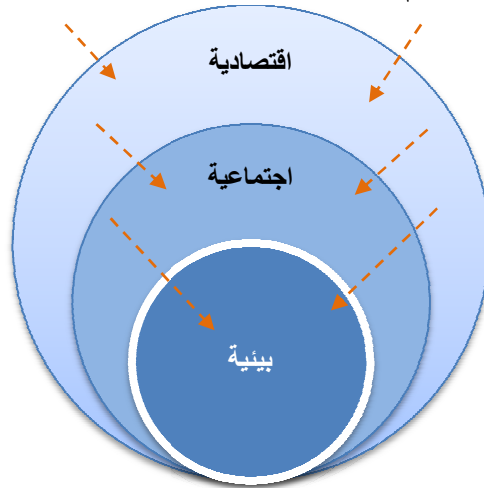
يوضح الشكل ان إمكانية التوسع نحو الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان يتم في إطار الحدود البيئية، لهذا فالاستدامة القوية ترفض فكرة إحلال بين مختلف أشكال رأس المال البشري، المالي، التكنولوجي وتدعم ضرورة بقاء على الأقل جزء من مخزون رأس المال الطبيعي ثابتا.

²³ عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق لتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005، ص 27.

2.3. الاستدامة المنطقية: يتطلب هذا النمط بالإضافة الى الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي، الاهتمام بكل مكون من مكونات رأس المال من طبيعية وبشرية واجتماعية ومن صنع الانسان. فمثلا يمكن استهلاك البترول طالما تستخدم الحصيلة في الاستثمار في مكون اخر (رأس المال البشري مثلا)، وكذلك يجب العمل على تحديد المستويات الحرجة لكن مكون من مكونات رأس المال، والتي يمكن أن يؤدي تعديها إلى ظهور مشكلة عدم القدرة على الإحلال²⁴.

3.3. الاستدامة الضعيفة: تفترض درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال، بحيث يكون مخزون رأس المال الشامل ثابتا، استنادا إلى قاعدة «sollow» التي تقر أن رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي.

شكل رقم 04: الاستدامة الضعيفة "الغطاء الاقتصادي"



المصدر : عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص 28.

²⁴ لخضاري صالح، سليمان كعوان، مرجع سبق ذكره، ص 2.

يوضح الشكل كيف يمكن التوسع على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال اتجاه عمليات التنمية نحو الداخل²⁵.

4. أبعاد التنمية المستدامة:

يمثل مفهوم التنمية المستدامة أبعادا متعددة ومرتبطة فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد متفاعلة وهي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية²⁶.

1.4. البعد الاقتصادي : يتجلى من خلال تلبية الحاجات والتمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية ويمكن حصرها في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية فالتنمية المستدامة في الدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، شريطة التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية، كما تعنى اتنمية المستدامة تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، لذا تقع المسؤولية الكاملة في معالجة التلوث مادامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل.

²⁵ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص 31.

²⁶ أديب عبد السلام، أبعاد التنمية المستدامة، مقال متاح لدى موسوعة الاقتصاد والتمويل، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2012/09/01 على الموقع الإلكتروني <http://iefpedia.com/arab/?p=184>.

2.4. البعد البشري : يسعى البعد البشري للتنمية المستدامة إلى استقرار النمو الديمغرافي ووقف النزوح إلى المدن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية، وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان وذلك من خلال تثبيت النمو الديمغرافي نظرا لما يحدثه النمو السريع من ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

تعني التنمية المستدامة إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية بمعنى تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

3.4. البعد البيئي : يتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية، وتعني التنمية المستدامة وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تجددتها، وتقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية أي صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

4.4. البعد التكنولوجي: ويمكن إجمالها في استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية فالتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاثات الغازات الحرارية، من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المؤسسات الصناعية، كما تعني أيضا أن تتخذ البلدان الصناعية الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية مأمونة ونفقتها محتملة²⁷.

²⁷ الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:**1. رؤية الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الشاملة المستدامة:**

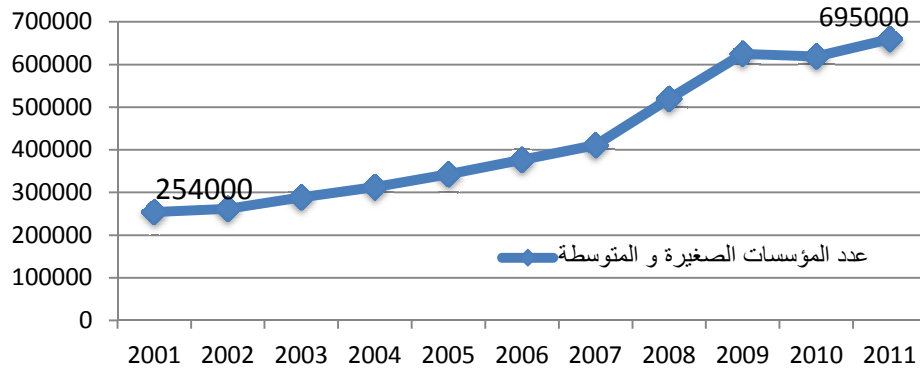
تنطوي معالجة الجزائر لظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معالجة ظاهرة الاقتصاد الوطني بصورة عامة، حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية في إطار التعديل الهيكلي الموجه للتوازنات الكلية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الموجه لتحريك الطاقة القائمة الجامدة، وكان نتيجة ذلك تكاليف اقتصادية واجتماعية من بينها تسريح العمال والبطالة المتزايدة مما استدعى التفكير في بدائل تولد مناصب شغل جديدة، ومن هذه البدائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد قصد التخفيف من اعباءات الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن هذه المؤسسات تواجه العديد من الصعوبات كالحصول على القروض البنكية، والحصول على الأراضي الصناعية لإقامة المشاريع و ثقل المحيط الاقتصادي والإداري لذا وضعت إجراءات للتقليل من هذا الثقل حيث جاءت الإجراءات في القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁸، الذي يعتبر أول أداة لإعطاء هذا القطاع الدعائم القانونية لتفعيله ولمتابعة تطور عدد المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص في الجزائر نحاول إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطورها خلال الفترة (2001-2011) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نمو تشريعيا موسعا²⁹.

²⁸ زرزار العياشي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11 - 12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص 17

²⁹ معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشره المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 الموافقة للإعداد من 6 إلى 18، من موقعها الإلكتروني www.pmeart-dz.org

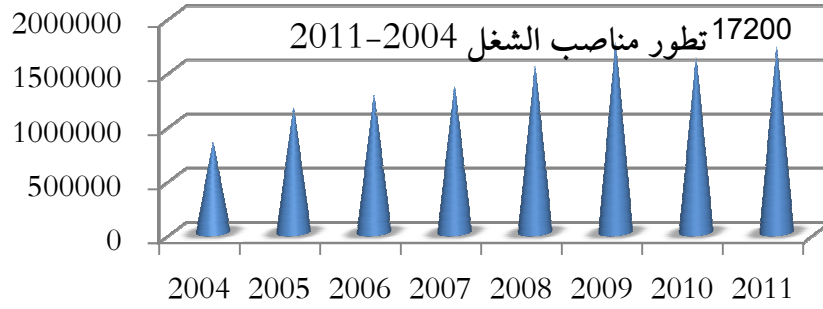
شكل رقم 05: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2011



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشره المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2009 الموافقة للإعداد من 6 إلى 14، من موقعها الإلكتروني، www.pmeart-dz.org.

نلاحظ من خلال الشكل السابق المنحني التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001 أين كانت مقدرة ب 245348 مؤسسة لتصل إلى حوالي 625069 نهاية سنة 2009 وهو يمثل زيادة قدرها 464774 مؤسسة خلال عشرة سنوات وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشاطات الصناعات التقليدية في سنة 2010 قد فصلت من الوزارة وأصبحت بذلك وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في حين كانت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وتعتبر زيادة جد معتبرة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل والمستوعبة للطاقات المعطلة، وقد وضعت في سلم الأولويات لهذا الشأن والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم 06: تطور مناصب الشغل المصرح بها (2011-2004)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشره المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2004 إلى 2009، الموافقة للأعداد من 9 إلى 16، www.pmeart-dz.org.

- عموري براهيتي، واقع وإفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة، 24-26 أبريل 2012، تونس، ص6.

فهذه الوضعية الإحصائية تعطي صورة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وفكرة عن الديناميكية الجديدة للقطاع الخاص والوزن والأهمية والمكانة التي أصبح يحتلها في مجال التشغيل والتي تزداد كل سنة بصفة خاصة، ونلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل واضح وكبير في امتصاص جزء كبير من البطالة أي بعدما كانت 838504 منصب شغل سنة 2004 تضاعفت لتصل إلى 1720000 منصب أواخر 2011 فهي بذلك تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة وتساهم بنسبة 48% من الناتج الداخلي الخام، وعليه فإن للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لابد من تشجيع الاستثمار وخلق ثروات وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية والجبائية.

2.دوافع تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمبادئ التنمية المستدامة:

هناك العديد من العوامل والمتغيرات الدافعة لذلك نذكر بعضها:

◀ التجاوب والتأقلم مع الضغوطات الخارجية النابعة من الهيئات المستقلة الممثلة في المنظمات الغير الحكومية، المستهلكون الذين أصبحوا أكثر وعيا وتنظيما، المستثمرين الذين أصبحوا أكثر حساسية لتصرفات المؤسسات والسلطات التي أصبحت تفرض الضوابط لأجل حماية البيئة.

◀ التوقعات المستقبلية فيما يخص المخاطر الناتجة عن الإبداع التكنولوجي

◀ تخفيض التكاليف من خلال التسيير المحكم للموارد الطاقوية والأولية

◀ الحصول على الأفضلية التنافسية من خلال ابتكار منتجات جديدة ذات مواصفات بيئية

◀ تحسين صورة المنتج والحصول على ولاء المتعاملين

◀ تحسين العلاقات الداخلية بتجنيد وتحفيز العمال ما يعود إيجابا على أداء المؤسسة

◀ التأقلم مع القوانين والتشريعات الحالية والمستقبلية لعدم المخالفة.

بالإضافة إلى العديد من الحوافز التي تمنح للمؤسسات فرص التميز والأفضلية في المنافسة وكذلك التحديات التي يستوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التأقلم معها لتفادي المخاطر الناتجة عنها، وبهذا نلاحظ أن بيئة النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي قد تغيرت بشكل جذري وتغيرت معها المفاهيم والأسس وأصبح على هذه المؤسسات أن تتفاعل مع هذه المستجدات وتتفاعل فيها³⁰.

³⁰ اوسرير منور، بوذريع صليحة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14/15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص 8.

3. مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاه البيئة والمحيط:
عرفت عقود الثمانينات والتسعينات بحرصها على حماية البيئة وليحكم هذا الشعار جميع المشروعات من المصغرة الى الكبيرة في العالم، ومن جانب آخر فقد أضاف الزبائن عنصر آخر الى قائمة مشترياتهم سلامة البيئة، والكثير منا معنيون بهذه السلامة والإصرار على إنتاج السلع التي لا تلوث البيئة وتبقيها نظيفة، وكذلك ضرورة وضع الانشغالات البيئية ضمن سياسات التنمية وعلى استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة كذلك حث المنشآت الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية، ولقدت قامت المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة الموصفات الدولية الخاصة بالبيئة معايير ISO حيث أصبح التسجيل فيها متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية حتى الوصول إلى الاعتماد الثلاثي جودة، أمان وبيئة³¹.

والتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحماية البيئة يبدأ من الوعي المعبر عنه ببعض الأفعال اليومية إلى الحصول على معايير الإيزو، ويكون عبر أربعة أشكال وذلك حسب طبيعة المخاطر الداخلية والخارجية:

◀ التزام من النوع النسبي: في حالة ضغوط داخلية ضعيفة وضغوط خارجية كبيرة تسعى المؤسسة للحصول على ميزة تنافسية أو تحسين صورتها من دون أن يكون المسيرين والعمال مقتنعين بالعملية.

◀ التزام من النوع الحركي: ذا طبيعة إستراتيجية بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتكون البيئة عنصر مهمة المؤسسة فالالتزام يمكن من التجارب مع الفرص الخارجية والاستجابة لحاجيات التسيير الداخلية.

◀ التزام من النوع النشط: يمنع من إرادة داخلية قوية مع غياب الضغوط الخارجية تعطى الأولوية للاستجابة للحاجيات الداخلية كأحسن وسيلة لدمج عنصر البيئة

³¹ خليفي عيسى، كمال منصور، مرجع سبق ذكره، ص 825.

◀ التزام من النوع التفاعلي: تكون المؤسسة في وضع ساكن في انتظار تغيرات داخلية أو خارجية للتفاعل معها³².

يؤكد الخبراء على الدور الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وعلى أن ذلك لا يتم حسبهم إلا بانتهاجها لمعايير الجودة والنوعية من خلال تطبيق مبادئ ومعايير مقياس "إيزو" وخاصة "إيزو 26000" الذي شرعت في تطبيقه بعض المؤسسات الجزائرية.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حسب الخبير جنيدي بن داود، من خلال أنها الأكثر عددا من المؤسسات كما أن الدولة تعمل على تدعيم ما يقارب 200 ألف مؤسسة جديدة، ما يعني أن العدد الإجمالي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيصل إلى أكثر من 700 ألف مؤسسة بعد 5 سنوات.

وقد شدد بن داود على ضرورة أن تطبق هذه المؤسسات معايير ومقاييس "إيزو 26000" وبذلك فإنها ستساهم بصفة فعالة في التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن هذا المقياس الجديد في متناول كل المؤسسات، وأوضح المتحدث ان تطبيق هذا المقياس من قبل المؤسسات الجزائرية ليس بالأمر العسير عليها، خاصة وأن القانون الجزائري قريب جدا في محتواه من مقياس "إيزو 26000".

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مزدوجا في التنمية المستدامة، يتمثل الأول في الدور الاقتصادي الذي يمكنها ان تؤديه بصفة فعالة من خلال خلق النشاط الاقتصادي الذي تتطلبه التنمية المستدامة كتوفير الخدمات واستغلال فرص الاستثمارات، أما الدور الثاني الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو مسؤوليتها تجاه المجتمع، الذي يمكنها ان تلعبه من خلال تطبيق مقياس "إيزو 26000" وهو نمط جديد للتنمية المستدامة يحمل عدة نقاط مهمة مثل الحفاظ على البيئة واحترام علاقات العمل واحترام المستهلك ونوعية المنتج، موضحا في نفس الوقت أن "إيزو

³² اوسرير منور، بوذريع صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

26000 " يساعد تلك المؤسسات على إتباع منهجية عمل تستطيع من خلالها الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة³³.

4. الإدارة المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحقيق المزايا التنافسية:

إن الإدارة المستدامة للمنشآت كمفهوم جديد طرحه هو منهج إداري بديل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، يمكن استخدامه كمدخل بديل لتحقيق التميز التنافسي بإعتبار أن تحقيق النمو الإقتصادي المصحوب بتأمين استدامة الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وكذا جعل البشر القيمة الاقتصادية الأولى ما يشكل مجالا للتنافس بين المنشآت بحيث أن تبني هذا المدخل سيساعد المنشآت على تهيئة ميزات تنافسية يمكن أن تصل من خلالها إلى التميز.

والإدارة المستدامة تعني إدارة النشاطات والسياسات العامة ضمن إطار شامل تتحدد فيه فلسفة تجاه قضايا المجتمع والبيئة، حيث تتفاعل هذه العناصر من أجل تحقيق النمو المستدام، وتمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تنتج منتجات غير مضرّة بالبيئة حصة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية، فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد استخدامها أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة تزيد من قوة المؤسسة التنافسية³⁴.

وعليه فإن عوائق إدماج البيئة في استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد تكون نقص الوسائل والإمكانات، بالإضافة إلى الإعلام والاتصال على عكس المؤسسات الكبرى التي تعطي قدرا كبيرا لهذا الجانب، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بحملات دعائية كبيرة للإعلان عن نشاطاتها فيما يخص البيئة، ولا

³³ محمد فرهود، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رهان التنمية المستدامة، مقال متاح لدى موقع الاذاعة الجزائرية 16 ديسمبر 2011، <http://radioalgerie.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 أوت 2012.

³⁴ خليفي عيسى، كمال منصور، مرجع سبق ذكره، ص 825.

زال هناك الكثير من العمل لأجل تمكين هذه الفئة من المؤسسات من إدماج عنصر البيئة في إستراتيجيتها.

الخلاصة

ما يمكن أن نستنتجه هو أن إدماج عنصر البيئة في إستراتيجية المؤسسة هو تفعيل لمبادئ التنمية المستدامة، وهو أمر أصبح تفرضه الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية على كل مؤسسة تريد أن تضمن لنفسها البقاء والديمومة، رغم لما لهذا التوجه من مخاطر ومعوقات يصعب التعامل معها وتجاوزها بسهولة إلا أنه يحمل كذلك فرصا استثمارية جديدة وآفاقا مستقبلية تمكن المؤسسات من بناء إستراتيجيات تنافسية محورها البيئة تعزز بها مكانتها في الأسواق المحلية والعالمية.

يعتبر إقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ظاهرة جديدة نسبيا، وقد يعود سبب ذلك إلى حداثة نشأتها باعتبار جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت بعد 1999، حيث تشير الكثير من المعطيات إلى أنها انطلقت من مبدأ تعظيم الأرباح لا غير، كما أنه كل عائق مهما كانت طبيعته سيؤثر سلبا على نمو قدرتها المالية، وفي هذا الشأن، يمكننا القول بأن الانشغالات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يبقى ضعيفا مقارنة بالدول المصنعة، وبالرغم من كل هذا يتبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة، ولتحقيق التميز أكثر في أداء هذا النوع من المؤسسات نرى وجوب الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- جعل التميز هما مشتركا ومسؤولية جماعية للفرد والمؤسسة والمجتمع
- تعزيز القدرة على الابتكار والابداع باعتباره مفتاح التميز والتفوق
- أهمية التعليم المؤسسي في تحقيق الميزة التنافسية
- الحفاظ على البيئة ودعم الجانب الاجتماعي كعملية مجدية اقتصاديا ومقوم اساسي للتميز
- الادارة المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مدخل مفيد لإحراز النمو المستدام وتهيئة ميزات تنافسية.

قائمة المراجع:

1. عبد المجيد تيماي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.
2. فوزي عبد الرزاق، " إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، العدد 26، ديسمبر 2006.
3. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
4. بوعشة مبارك، " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، ورقة بحثية من كتاب ل:محمود حسين داودي. [.. وآخرون]، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. روابح عبد الباقي، العابد لزهري، " تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجربة الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي 18 و19 ماي، 2011.
6. حسين رحيم، خمسة أعمال للتميز، بحوث الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.
7. خليف عيسى، كمال منصور، مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 821.
8. محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار ابن خزم، بيروت، الطبعة الاولى، 2002، ص148.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، نيويورك، 2002، على الموقع، www.escwa.org.lb
10. طارق السويدان، المنظمة المتعلمة، كيف يتعلم الانسان وكيف تتعلم المنظمة، دار ابن خزم، بيروت 2001، ص9.
11. A.kiss, Jean- Didier SICHAULT, La conférence des Nations Unies sur l'environnement, Stokholm, 5-16 juin, 1972, AFDI 1972 p 607.

12. عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2007، ص53.

13. Alaine Beitone et d'autres, Economie, Dalloz, Paris2001,p27.

14. بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص 3.

15. بوغازي فريدة، خنشول ايمان اسيا، تطبيق نظام الادارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة واثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 اوت 55، سكيكدة، ص2.

16. عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 117.

17. لخضاري صالح، سليمان كعوان، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، لملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة واثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 اوت 55، سكيكدة، ص2.

18. محمد الصالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص92.

19. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص72-73.

20. عبد الله الحرسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق لتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسية بن بو علي الشلف، 2005، ص27.

21. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"حالة سوناطراك"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص 31.

22. أديب عبد السلام، أبعاد التنمية المستدامة، مقال متاح لدى موسوعة الاقتصاد والتمويل، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2012/09/01 على الموقع الإلكتروني <http://iefpedia.com/arab/?p=184>.

23. زرزار العياشبي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص 17

24. معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشره المعلومات الاقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 الموافقة للإعداد من 6 إلى 18، من موقعها الإلكتروني www.pmeart-dz.org
25. اوسرير منور، بوذريع صليحة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14/15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص 8.
26. محمد فركود، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رهان التنمية المستدامة، مقال متاح لدى موقع الاذاعة الجزائرية 16 ديسمبر 2011، <http://radioalgerie.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 أوت 2012.